وسط آمال عريضة بالتفاؤل والتعاون بين السلطتين

«بيان» : السوق يترقب المحفزات من خلال التشكيل الحكومي الجديد

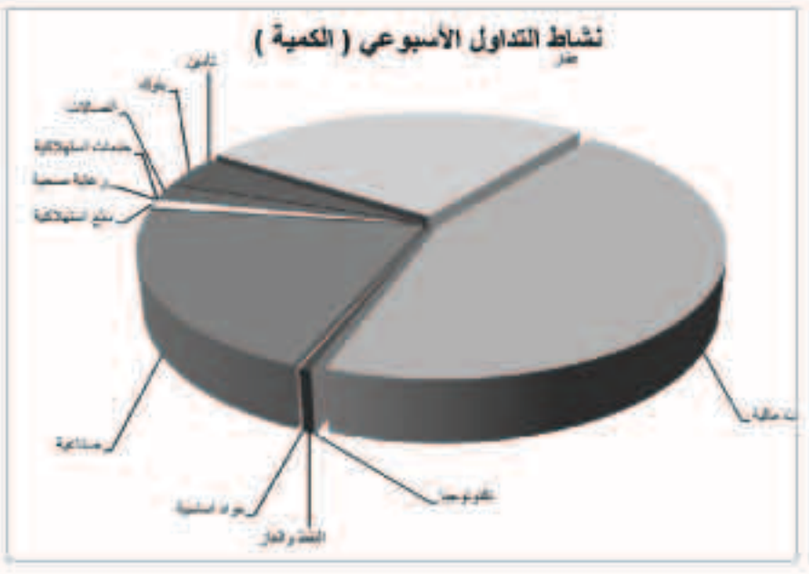

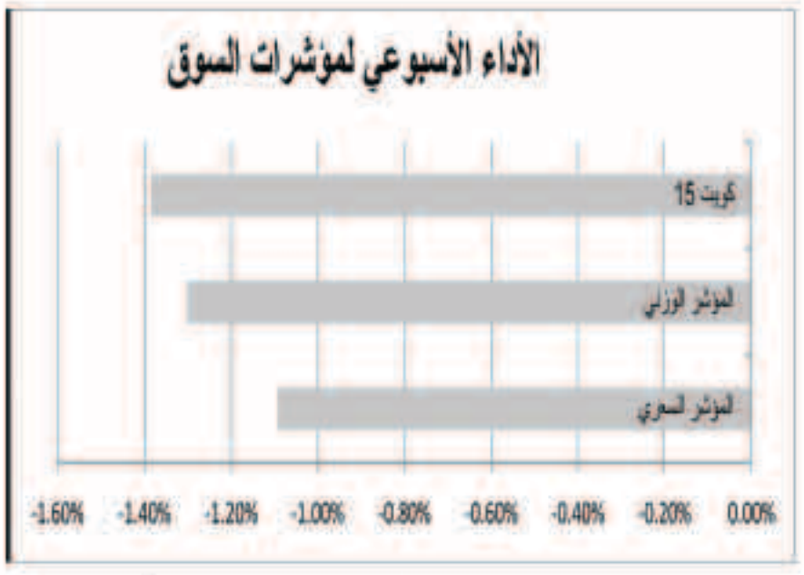

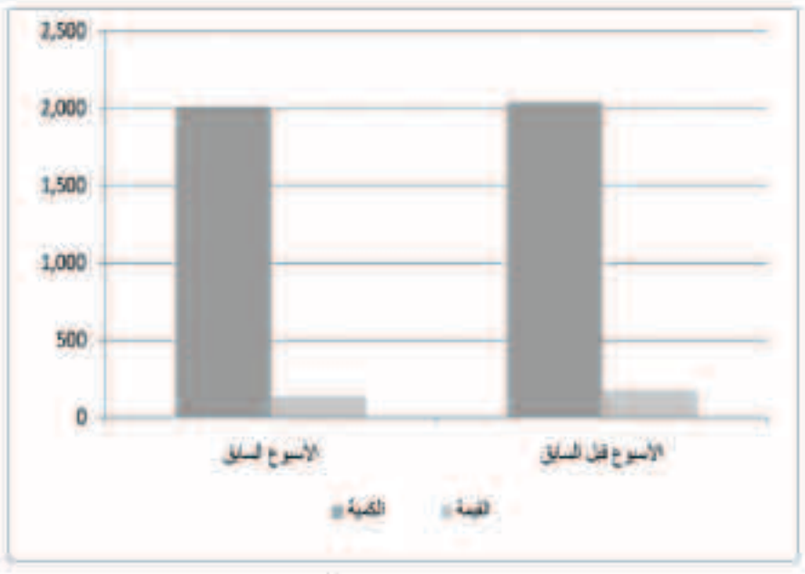

قال التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار: ان سوق الكويت للاوراق المالية لم يتمكن من مواصلة ادائه الإيجابي الذي استمر على مدى اربعة اسابيع متتالية، حيث انهى تعاملات الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك تحت تاثير عمليات جني الارباح التي شملت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة معاً، ولاسيما تلك التي تمكنت من تحقيق ارتفاعات سعرية جيدة في الأسابيع الأخيرة.

واضاف التقرير ان السوق التشكيل الجديد للحكومة بعد ان تقدمت الحكومة السابقة باستقالتها بعد الانتخابات البرلمانية، وسط آمال بأن يتم التعاون المثمر بين الحكومة والبرلمان الجديدين لما فيه صالح الاقتصاد الوطني.

■ النمو الائتماني في السوق المحلي مازال محدوداً

وعلى الصعيد الاقتصادي، راي التقرير أن صدور قانون الشركات الجديد هو أمر إيجابي في حد ذاته، طالما انتظره رجال الأعمال بالكويت، غير أن هناك بعض الملاحظات الأولية عليه، منها أحكام الفقرة الأخيرة من المادة «214» وهي: «يكون للشركة رئيس تنفيذي يعينه مجلس الإدارة، وبين معالي وزير التجارة سبب إدخال هذا الحكم بدواعي تطبيق الشفافية والحوكمة، وفصل الملكية عن رأس المال.

وبين أن هذا القانون قد يناسب الشركات المساهمة الكبيرة، خاصة تلك التي تدير أموال الغير، مثل البنوك، إلا أنه لا يمكن اعتباره إيجابياً بالنسبة للشركات المساهمة العائلية والصغيرة، والتي تمتد حقوق الملكية بها من جيل إلى جيل، وتشكل نسبة رؤوس أموالها جزء كبير من الاقتصاد الوطني، إذ أنه عزل المالك عن الإدارة المباشرة لأمواله، بل ربما يكون له نسبة الأغلبية في راس مال الشركة، أو تكون الشركة عائلية، ومع ذلك يحرمه بموجب حكم هذا النص من إدارة أمواله مباشرة. كما أن القانون بنصه الحالي قد يتعرض للطعن بعدم دستوريته، إذ أن هذا الحكم يصطدم بالمادة رقم «18» من الدستور التي تقرر: «» الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع احد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون»». من ناحية أخرى، استمر القانون في منع تولي ذات الشخص رئاسة مجلس إدارة أكثر من شركة، ورغم أن المنطق وراء القانون مفهوم، إلا أنه يناسب الشركات الكبيرة والبنوك، فيما يتسبب بمشاكل عدة للشركات العائلية والصغيرة، وخاصة تلك الأولى والتي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي بالكويت، خاصة كون العديد من تلك الشركات هي بمثابة شركة أم تملك شركات تابعة، ويفرض القانون تعيين رؤساء مجلس إدارة مختلفين لتلك الشركات يكونوا في الأغلب «صوريين»، وبالتالي لابد من أخذ تلك الملاحظة في الاعتبار، أما بالنسبة لباقي بنود القانون والتي تتطلب مذكرة تفسيرية، فسنؤجل التعليق عليها إلى حين صدورها.

ومن ناحية أخرى، قالت وكالة «ستاندرد آند بورز» ان النمو الائتماني في السوق المحلي مازال محدوداً، وذلك في ظل تأخر طرح المشاريع الحكومية الكبيرة، وبغياب نمو الإقراض المحلي الجيد، إذ اتى القلب الارتفاع في المحافظ الإئتمانية هذا العام من العمليات الخارجية.

من جانب آخر، تراجعت الكويت من المرتبة الـ54 إلى المرتبة الـ66 عالمياً في مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام الحالي، والذي يصدر عن «منظمة الشفافية الدولية»، وبذلك قد تذيلت الكويت ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي، في حين كان المركز الأول عربياً وخليجياً من نصيب كل من الإمارات وقطر.

ولا شك ان ذلك يدل على عدم اهتمام الحكومة بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة حيث تستمر الكويت في التراجع عاماً بعد آخر دون اي تحرك حكومي يذكر لمعالجة هذه الآفة الخطيرة.

وعلى صعيد اداء سوق الكويت للاوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تراجعت مؤشراته الثلاثة متأثرة بعمليات البيع التي طالت العديد من الأسهم في قطاعات عدة، سواء القيادية منها او الصغيرة، حيث جاء ذلك بعد المكاسب الكبيرة التي حققها السوق في الأسابيع السابقة، وهو ما يدل على ان السوق يشهد الآن مرحلة تصحيح طبيعية بعد الارتفاعات السعرية التي شهدتها الأسهم خلال التعاملات السابقة. في المقابل شهد السوق عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم القيادية مما انعكس إيجاباً على المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص، ومكنته من تقليص نسبة خسائرهما الأسبوعية، إلا انها لم تفلح في دفع السوق نحو المنطقة الخضراء.

■ جني الأرباح شمل الشركات الكبيرة والرخيصة

وقد شهد السوق اداءً متذبذباً خلال معظم جلسات الأسبوع الماضي، حيث كان واضحا التباين الذي سيطر على التداولات خلال الجلسة الواحدة، حيث كان السوق يبدأ تعاملاته على ارتفاع بدعم من القوى الشرائية والمضاربات السريعة التي تنقد على الأسهم الصغيرة، ومن ثم تأتي عمليات التصريف لجني الأرباح لتقضي على كل مكاسب السوق وتحول مساره إلى الهبوط.

وعلى صعيد الاداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 1.11 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.14 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 2.11 في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5,878.98 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 1.09 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً بنسبة بلغت 1.30 في المئة بعد ان اغلق عند مستوى 418.37 نقطة، في حين اقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,021.06 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 1.38 في المئة. وقد شهد السوق هذا الاداء في ظل تراجع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 21.20 في المئة ليصل إلى 28.55 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 1.94 في المئة، ليبلغ 400.71 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

تراجعت مؤشرات ثمانية من قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، وكان على رأسها قطاع العقار، إذ أغلق مؤشره عند 982.37 نقطة، مسجلاً انخفاضا نسبته 2.99 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع الاتصالات، والذي سجل مؤشره تراجعا نسبته 2.53 في المئة بعد ان اغلق عند 912.33 نقطة. في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة لجهة التراجع، إذ اغلق مؤشره عند مستوى 907.37 نقطة منخفضا بنسبة 1.82 في المئة. أما اقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع المواد الاساسية، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 0.39 في المئة، مغلقاً عند مستوى 975.06 نقطة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث انهى مؤشره تعاملات الأسبوع عند مستوى 897.33 نقطة، بارتفاع نسبته 1.78 في المئة. في حين حل قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية، إذ اغلق مؤشره عند 915.48 نقطة، بنمو نسبته 1.39 في المئة. هذا وكان قطاع التكنولوجيا هو صاحب المرتبة الثالثة، إذ أقفل مؤشره عند 864.89 نقطة بارتفاع نسبته 1.08 في المئة.

هذا وكان قطاع الرعاية الصحية هو الأقل تسجيلاً للمكاسب في الاسبوع الماضي، حيث سجل مؤشره نمواً بنسبة 0.90 في المئة، مقفلاً عند مستوى 930.14 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 899.40 مليون سهم شكلت 44.89 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 26.33 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 527.55 مليون سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعة، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.79 في المئة بعد ان وصلت إلى 416.59 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 39.12 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 55.84 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.09 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 38.67 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 21.31 مليون سهم شكلت 14.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

■ صدور قانون الشركات الجديد.. أمر إيجابي

تراجع واضح في معدلات السيولة خلال جلسات الأسبوع الماضي

«الأولى»: المضاربات السريعة سيطرت على سوق الكويت

أفاد التقرير الاسبوعي لشركة الأولى للوساطة المالية، ان تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية تميزت في الاسبوع الماضي بعمليات جني ارباح واسعة، مدفوعة بعمليات مضاربة لبعض المستثمرين، وأغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 1.48 نقطة في نهاية تداولات الاسبوع الماضي ليبلغ مستوى 1021.06 نقطة. وأغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 4,30 نقطة ليبلغ مستوى 5878.98 نقطة وأغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 0.81 نقطة عند مستوى 418.37 نقطة.

وقال التقرير ان المستثمرين لم يجدوا محفزا لزيادة المخاطرة في تعاملات الاسبوع الماضي، لا سيما بعد تجدد موجة التظاهرات التي جرت يوم السبت الماضي.

واضاف ان شريحة كبيرة من الاسهم تعرضت في تعاملات الاسبوع الماضي للهبوط وسط بيوع لجني للارباح من جانب المستثمرين وتحديدا من الافراد، فيما لحظ ان الاسهم الصغيرة حصلت على الحصة الاكبر من حركة التداولات.

وبين التقرير ان علميات المضاربة السريعة التي تخللتها عمليات بيع عشوائية من قبل محافظ وافراد سيطرت على وتيرة التداول في سوق الاوراق المالية خلال الاسبوع الماضي ما ادى الى تسجيل المؤشرات العامة لخسائر واضحة عادت بالسوق مرة ثانية دون مستوى الـ 6 الاف نقطة.

واضافت الشركة ان الشراء الإستراتيجي غاب تقريبا عن عمليات التداول خلال الاسبوع الماضي، باستثناء بعض الأسهم التشغيلية، إذ كان من الواضح تراجع شهية المستثمرين الرئيسين، بسبب ما تشهده الساحة الشعبية من تصعيدات، موضحة ان التحركات المضاربية التي يقودها أفراد كانت بمثابة الوقود الرئيسي للسوق على مدار الأيام الماضية.

ولفت إلى انها لمست من خلال التداولات اليومية بالاسبوع الماضي ان هناك تراجعا في معدلات السيولة الموجهة إلى السوق، بخلاف الأسابيع الماضية التي قاربت معدلاتها حدود الـ 50 مليون دينار، فيما هدأت إهتمامات المحافظ المضاربية بالأسهم الصغيرة ذات الأسعار المنخفضة التي ظلت هي الاكثر جذبا للسيولة على مدار الإسابيع الاخيرة.

واوضح التقرير ان رغم اتساع عمليات المضاربة بتعاملات الاسبوع الماضي الا ان اكثرية الشركات القيادية بداية من البنوك والشركات الخدمية التي تمثل قوام مؤشر كويت 15 كانت في منأى عن المضاربات الساخنة وعمليات جني الارباح التي شهدتها شريحة كبيرة من السلع المدرجة.

وبين ان الانخفاض الملحوظ الذي أصاب مجموعة الاسهم الممتازة منذ بداية الأسبوع كانت على وقع الهدوء الواضح في حركة تلك الكيانات، وبناء المراكز الاستثمارية الجديدة.

ورأى ان السوق مهيأة لإستعادة توازنها مرة اخرى مع أول مبادرة قد تنطلق تجاه الأسهم المدرجة، لافتة الى ان تراجع الأسهم التشغيلية سواء الرخيصة او الثقيلة اوجد منها فرصا إستثمارية جيدة من الممكن ان تمثل دافعاً للسيولة بداية من الأسبوع المقبل، خصوصا في حال توافرت المعطيات الفنية السياسية المناسبة لذلك.

وقال أن عين المستثمرين باتت مفتوحة اكثر على درجة مشاركة الجهات الاستثمارية الحكومية وعلى راسها الهيئة العامة للإستثمار سواء من خلال المحفظة الوطنية او عبر كياناتها ومحافظها الجديدة، حيث من المتوقع ان تسهم اي تحركات قوية للمؤسسات الحكومية في الفترة المقبلة في تغذية معنويات المستثمرين.

«الوطنية للاتصالات» تطلق شبكة الجيل الرابع

شعار الوطنية للاتصالات

اعلنت الشركة الوطنية للاتصالات عن إنطلاق المرحلة التجريبية لشبكة الجيل الرابع في الكويت ابتداء من 10 الشهر الجاري تمهيدا لطرح الخدمة تجاريا في النصف الاول من عام 2013. ودعت كافة عملاءها لاختبار الشبكة في عدد من المواقع في الكويت للاستمتاع بهذه الخدمة التي كانت قد اطلقتها بشكل تجريبي لزوار معرض «إنفوكنكت» خلال مشاركتها في أواخر العام 2010.

وذكرت الوطنية في بيان لها انه اصبح بإمكان عملاء الوطنية للاتصالات الاستمتاع بتقنية الجيل الرابع والتي تعد من أحدث تقنيات الاتصالات حول العالم، حيث توفر سرعات هائلة تحميل البيانات عبر الشبكة تتجاوز 100 ميجابت في الثانية، الامر الذي يجعل منها ثورة تكنولوجية مميزة وهي امتداد للأجيال السابقة للهاتف النقال. وتتوفر شبكة الوطنية للجيل الرابع في 20 موقعا ومجمعا تجاريا على امتداد الكويت منها: مواقعين في مجمع الافنيوز في مطار الكويت الدولي ومجمع الماريدا كريسنت وسول 360 وفرع الوطنية الرئيسي وجامعة الكويت في الشويخ ومطاعم البدع وسوق شرق والمركز العلمي وThe Village في منطقة ابو الحصاني، ومجمع الكوت وفندق هيلتون النقف ومؤسسة البترول الكويتية ومنتزه سليل الجهراء وفندق سفير الفنطاس ومجمع البيرق ومجمع كويت ماجيك وشركة نقط الكويت.

برميل النفط الكويتي ينخفض 1.17 دولار

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 1.17 دولار في تداولات الجمعة ليستقر عند مستوى 104.13 دولارات مقارنة بـ 105.30 دولارات في تداولات يوم الخميس الماضي.

ويواصل سعر برميل النفط الكويتي هبوطه منذ عدة أيام وكذلك أسعار النفط في الاسواق العالمية بسبب المشكلات الاقتصادية لأوروبا والضبابية التي تحيط بخلافات الميزانية في الولايات المتحدة الامريكية.

وأفادت تقارير اقتصادية متخصصة بتراجع أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي نهاية الأسبوع الماضي بعد أن شهدت العقود الآجلة للنفط الامريكي صعودا لفترة وجيزة في وقت سابق من يوم امس بعد أن اظهر تقرير حكومي ارتفاع اعداد الوظائف غير الزراعية الأمريكية بمقدار 146 الف وظيفة في نوفمبر الماضي بفارق كبير جدا عن رقم 93 الف وظيفة.

وفي نهاية التعامل في بورصة نايمكس تراجع سعر عقود الخام الأمريكي الخفيف عند التسوية 33 سنتا الى 85.93 دولارا للبرميل وختم الاسبوع منخفضا بمقدار 2.98 دولار.

في موازاة ذلك ختم خام برنت الاسبوع منخفضا 4.21 دولارات وهبط سعر عقود خام برنت عند التسوية سنتا واحدا الى 107.02 دولارات للبرميل.

VIVA تكرّم المتميزين في مسابقة الكويت لحفظ القرآن الكريم

جانب من الحفل

نظمت شركة VIVA حفلا خاصا لتكريم المشاركين في مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده، حيث قامت بتوزيع جوائز نقدية و شهادات تقدير على الفائزين في فئة النشء و الشباب، وذلك في إطار حرص VIVA على دعم وتشجيع المشاركين الذين برهنوا بجدارة على اداءهم المتميز في حفظ القرآن الكريم. وقد اقيم الحفل في فندق ميسوني يوم الاثنين الماضي الموافق 5 ديسمبر 2012، بحضور كبار المسؤولين التنفيذيين في VIVA ومسؤولين من الأمانة العامة للأوقاف.

وتعليقاً على هذه المناسبة الكريمة، قال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA، المهندس سلمان بن عبدالعزيز البدران: «تتشرف شركة VIVA أن تكرم المتميزين في حفظ القرآن الكريم، وتكون مشاركة في دعم مثل هذا الحدث الذي يرسخ القيم الإيمانية والروحانية الرفيعة في نفوسنا. فقد اتاحت هذه المبادرة للشباب فرصة المشاركة في نشاط ديني وفكري مميز.» وأضاف البدران: «إن دعم مثل هذه المبادرات هو عمل ذو جزاء وثواب، ومن هذا المنطلق، نشجع الجميع وندعوهم إلى الاقتداء بهذه المبادرة واحتذاء حذوها».

وقد جاء الاحتفال ليعكس قناعة شركة VIVA بأهمية تكريم حفظة القرآن الكريم والاعتراف بجهود الجهات التي شملت بدعمها هذه المسابقة وساهمت في تنظيم هذا الحدث الديني، وقد شملت المسابقة طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة إلى جانب العديد من طلبة مركز الكويت للتوحد، وجمعية الداون سندروم الكويتية، ومدرسة الكويت الانكليزية، وجمعية الكويت للمكفوفين.

ومن جانب آخر، حضر ممثلي VIVA الحفل الخاص الذي اقامته الامانة العامة للاوقاف برعاية حضرة صاحب السمو امير البلاد - حفظه الله ورعاه- في قصر بيان لتكريم الفائزين في مسابقة الكويت الكبرى لحفظ القرآن الكريم وتجويده.

هذا وتلتزم شركة VIVA بدعم مختلف المبادرات التي تساهم في الارتقاء بالمستوى الأكاديمي والتعليمي لدى الشباب الكويتي ولاسيما تلك التي تتناول حفظ القرآن وترسيخ المبادىء العقائدية والروحية. وستواصل في تقديم دعمها لتشجيع وتنظيم مثل هذا النوع من المبادرات التي تتيح للشباب الكويتي إطلاق العنان لطاقاتهم الفكرية وتعزيز مستواهم الثقافي.